



Distr.
GENERAL

E/1992/11
1 April 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢
٢٩ حزيران/يونيه - ٣١ تموز/
يوليه ١٩٩٢

مسائل التنسيق

تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق
الإدارية عن عام ١٩٩١

موجز

يقدم هذا التقرير الذي أعدته لجنة التنسيق الإدارية استعراضا عاما للأنشطة التي اضطلعت بها لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية في عام ١٩٩١. ويتضمن التقرير تمديرا بقلم الأمين العام بوصفه رئيس اللجنة، وفروعا ثلاثة تتناول الجوانب المختلفة لأعمال اللجنة.

ويتعلق الفرع الأول بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة الإدارية بمسدد المسائل الموضوعية الرئيسية التي أعطيت الأولوية خلال عام ١٩٩١ وهي: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي؛ وما ترتب على التطورات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب من آثار؛ والانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا؛ والإغاثة والمساعدة في الحالات الطارئة والإنسانية؛ والبيئة والتنمية؛ والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويعنى الفرع الثاني بالمسائل المالية ومسائل الإدارة والموظفين. وتعالج في الفرع الثالث من التقرير مسائل أخرى،

بما فيها الإجراءات التي اتخذتها اللجنة بشأن المسائل البرنامجية ، وتنفيذ نتائج وتوصيات الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية ، والتنسيق في قطاعي المعادن والطاقة ، والوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها ، والرقابة الدولية على إساءة استعمال المخدرات ، وحادث شيرنوبل ، وتقديم المساعدة إلى ناميبيا ، وتنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، والتنمية الصناعية . وللتقرير أيضا أربعة مرفقات وإضافة واحدة . وتتضمن المرفقات قوائم بما صدر عن لجنة التنسيق الإدارية من قرارات وتقارير وبيانات قدمتها اللجنة إلى هيئات حكومية دولية ، واجتماعات عقدت تحت إشراف اللجنة ، ووثائق أصدرتها اللجنة في عام ١٩٩١ . وتتضمن الإضافة ملخصات مقتضبة لما اضطلعت به في عام ١٩٩١ الهيئات الفرعية التابعة للجنة والهيئات الممثلة التي تجتمع تحت رعايتها من أنشطة .

وفي عام ١٩٩١ قامت لجنة التنسيق الإدارية برصد أداء الاقتصاد العالمي وشددت على الحاجة إلى عمل دولي لتنشيط النمو والتطور . وأشارت اللجنة إلى أن النمو في التسعينات سيرتبط بتوافر التمويل ، وأكدت على ضرورة إيجاد حل دائم لازمة الديون . وذكرت أنه لا ينبغي أن يستمر التأخر في تخفيف عبء الديون عن كاهل أشد البلدان فقرا وقد أعلمت اللجنة بحالة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وأعادت تأكيد أهمية التعددية في الشؤون الاقتصادية الدولية والانتفاء من الجولة بنجاح . وأبلغت اللجنة أيضا بشكل كامل بالاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . وكرست اللجنة كذلك اهتماما كبيرا لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ولامال المتابعة المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا . وفي عام ١٩٩١ ، نظرت لجنة التنسيق الإدارية في الآثار الاقتصادية وغيرها من الآثار المترتبة على عمليات التحول الجارية حاليا في بلدان شرقي ووسط أوروبا وفي الاتحاد السوفياتي السابق . وركزت اللجنة على دور مؤسسات الأمم المتحدة في تيسير عملية التغيير . ورأت اللجنة

أنه يجب تكريس اهتمام فوري للمشاكل التي تظهر في الاعد القصير . وأشارت اللجنة الى أن المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية قد لا تكفي لتلبية احتياجات البلدان النامية والبلدان التي في المرحلة الانتقالية .

وفي عام ١٩٩١ ، استعرضت لجنة التنسيق الإدارية المبادرات والإجراءات الرئيسية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وقد أخطرت اللجنة بالاليات المقترحة للاستعراض والتقييم الختاميين للبرنامج ، والهيكل والمخطط المقترحين لتقرير الأمين العام وأحاطت بها علما . وقد رحبت اللجنة باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٥١/٤٦ الذي يضم الاستعراض والتقييم الختاميين لبرنامج العمل وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات .

وظلت مسألة القيام على نحو فعال وفي الوقت المناسب بتوفير الإغاثة والمساعدة في الحالات الطارئة والإنسانية من بين الاهتمامات الرئيسية للجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩١ . وقد اعتمدت اللجنة بيانا تعرب فيه عن شديد قلقها بشأن الأحوال المتدهورة في القارة الافريقية . وقد وجه الأمين العام ، باسم منظومة الأمم المتحدة بأكملها ، نداء في أيار/مايو ١٩٩١ الى المجتمع الدولي لدعم العمليات الإنسانية والفوشية لكي يتسنى التعجيل بتخفيف المعاناة في افريقيا . ورحبت اللجنة بقيام الأمين العام بتعيين مندوب تنفيذي في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات للعراق ، والكويت ، والعراق/تركيا ، والعراق/جمهورية إيران الإسلامية . وقد أبلغ المندوب التنفيذي اللجنة بالحالة في تلك المناطق وأبرزت اللجنة الأهمية الملحة لتلبية المجتمع الدولي لاحتياجات اللاجئين والمشردين وأعادت تأكيد التزام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالاستجابة لهذه الأزمة بطريقة فعالة ومنسقة . واستعرضت اللجنة أيضا ، في عام ١٩٩١ ، قدرة منظومة الأمم المتحدة على التنبيه المبكر بشأن التدفقات الجديدة للاجئين والمشردين .

وفي عام ١٩٩١ ، نظرت لجنة التنسيق الإدارية في عدد من القضايا المتمثلة بالبيئة ، ولا سيما الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ ، وتغير المناخ ، والتصحر ، والآثار البيئية الناجمة عن حادثة تشيرنوبل ، والنزاع بين الكويت والعراق . وأكدت اللجنة على وجوب الإقرار بأن البيئة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة والسياسات القطاعية التي تنشأ عنها . واستعرضت اللجنة حالة الأعمال التحضيرية للمؤتمر واستمعت الى تقارير مرحلية مقدمة من الأمين العام للمؤتمر في كل من دورتيها العاديةيتين . وكرر أعضاء اللجنة تأكيد التزامهم وتأييدهم الشديدين فيما يتعلق بالمؤتمر . واستمر اعتماد الأعمال التحضيرية للمؤتمر على خبرة وتجربة منظومة الأمم المتحدة برمتها عن طريق الفرق العاملة المنشأة بشأن القضايا الرئيسية المعروضة على المؤتمر . وأبقت اللجنة أيضا على علم بأنشطة ونتائج مداولات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ولجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ .

وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، يقدم هذا التقرير تفاصيل عن الأنشطة التي قامت بها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩١ . وقد ركزت اللجنة اهتمامها على الجهود الرامية الى تحسين الترابط العام للأنشطة التنفيذية ، وفعاليتها من حيث التكاليف ، وأثرها . وفي هذا الصدد ، ما فتئ تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ ذا أولوية رئيسية . وفي عام ١٩٩١ ، أعد أول تقرير للجنة التنسيق الإدارية عن برامج وموارد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . ونُقح أيضا تصنيف البرامج الذي أجرته اللجنة . وسيوفر التصنيف المنقح ، الذي اعتمدته اللجنة ، وستستخدمه ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، في الإطار اللازم لتقرير اللجنة التالي عن البرامج والموارد الذي سيقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة في عام ١٩٩٣ .

وفيما يتعلق بمسائل الموظفين ، التي نظرت فيها لجنة التنسيق الإدارية في دورتيها العاديةيتين ، قدمت اللجنة بيانات لكل من لجنة الخدمة المدنية

الدولية والجمعية العامة . مركزة الاهتمام على الحاجة الى ضمان مستويات تنافسية لأجور الموظفين في الفئة الفنية وما فوقها وعلى حالة عدم الاستقرار المستمرة لظروف العمل في النظام الموحد للأمم المتحدة . وأكدت الحاجة الى توفر القابلية للتنبؤ في إدارة ظروف الخدمة هذه . وشكلت إدارة الهامش بين مرتبات الأمم المتحدة ومرتبات الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة أولوية كبرى بالنسبة للجنة ، التي استمرت في التمسك بالرأي القائل بأن تجديد تسوية مقر العمل أمر غير مقبول ولا يمكن الدفاع عنه في الوقت الذي اعترفت فيه الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة بأن مرتبات موظفيها غير تنافسية .

أما فيما يتعلق بالمسائل المالية ، فقد ركزت لجنة التنسيق الإدارية ، في عام ١٩٩١ ، على عدد من المسائل ذات الطابع التقني والعام على حد سواء . واستمرت الحالة المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إشارتها للقلق في عام ١٩٩١ كما كان لها آثار خطيرة فيما يتعلق بتخطيط الأنشطة البرنامجية وتنفيذها . وجرى تجميع إحصاءات من جميع أنحاء المنظومة عن أداء كل من المشتركين على حدة بالنسبة للدفع ، وذلك الى جانب بيانات عن آثار مخططات الحوافز والجزاءات التي بدأ استخدامها في بعض المؤسسات للإمراع بتحصيل الانسبة المقررة .

المحتويات

الفقرات المفحة

٧	٥٠- ١	الإدارية في عام ١٩٩١	اولا - المسائل الموضوعية الرئيسية التي نظرت فيها لجنة التنسيق
٧	٦- ١	الف - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي	
٨	١٠- ٧	باء - أشر التطورات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب	
٩	١٧-١١	جيم - الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا	
١١	٢٣-١٨	دال - الإغاثة والمساعدة في الحالات الطارئة والإنسانية ...	
١٣	٢٦-٢٤	هاء - البيئة والتنمية	
١٦	٥٠-٢٧	واو - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	
٢١	٦٦-٥١	ثانيا - المسائل المالية والإدارية ومسائل الموظفين	
٢١	٥٨-٥١	الف - قضايا شؤون الموظفين والقضايا الإدارية العامة	
٢٣	٦٦-٥٩	باء - المسائل المالية	
٢٥	١٠٦-٦٧	ثالثا - مسائل أخرى	

المرفقات

٢٨	المقررات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩١	الاول -
٤٠	إلى الهيئات الحكومية الدولية في عام ١٩٩١	الثاني - التقارير والبيانات والتعليقات التي قدمتها لجنة التنسيق الإدارية
٤١	الاجتماعات المعقودة تحت رعاية لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩١	الثالث -
٤٥	الوثائق الصادرة عن لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩١	الرابع -

أولا - المسائل الموضوعية الرئيسية التي نظرت فيها
لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩١

الف - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

١ - واصلت لجنة التنسيق الإدارية ، في عام ١٩٩١ ، رصد حالة الاقتصاد العالمي واستعراض المسائل ذات الأهمية الحاسمة المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وجرى التركيز بشكل خاص على التوقعات بالنسبة للبلدان النامية . ولأحظت اللجنة أن انتعاش الاقتصاد العالمي لا يزال ضعيفا ، الأمر الذي يشير إلى الحاجة إلى عمل دولي لتنشيط النمو والتنمية .

٢ - وأثناء عام ١٩٩١ ، أعلمت لجنة التنسيق الإدارية بانتظام بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الثامنة للأونكتاد . ورأت اللجنة أن اجتماع الأونكتاد يشكل فرصة لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب وإحراز تقدم حقيقي في مجموعة كبيرة من المسائل الاقتصادية الدولية المختلفة .

٣ - وفي عام ١٩٩١ ، جرى أيضا إخطار لجنة التنسيق الإدارية بانتظام بحالة المفاوضات في جولة أوروغواي . وأكدت أهمية الانتهاء من المفاوضات التجارية بنجاح . وأبرزت اللجنة مرة أخرى الأهمية الحاسمة للتعددية في مجال الشؤون الاقتصادية الدولية . ولن ييسر تخفيف التدابير الحمائية التجارة فحسب بل سيزيد أيضا من الكفاءة ويخفض العجز الحكومي ويفرج عن الأموال للقيام بأنشطة أكثر إنتاجية .

٤ - وكما جرى عليه الحال لعدة سنوات ، نظرت لجنة التنسيق الإدارية في مسألة الديون ، وقد تلقت اللجنة معلومات بهذا الشأن من جانب الأونكتاد والمؤسسات المالية الدولية . وفي الوقت الذي يقر فيه كثير من أعضاء اللجنة بإحراز تقدم كبير في ظل استراتيجية الديون الدولية المتغيرة باستمرار ، فهم يرون أن تخفيف عبء الديون يجب توفيره لعدد أكبر من البلدان التي تجرى فيها عملية إعادة التشكيل وذلك بغية استئناف النمو . ولا يمكن استمرار تأخير تخفيف عبء الديون بالنسبة لأشد البلدان فقرا ، وهناك حاجة إلى توفير نفس الشروط الممنوحة مؤخرا لمصر وبولندا للبلدان المدينة الأخرى على أساس أن تدرس كل حالة على حدة .

٥ - وتقرر لجنة التنسيق الإدارية بأن النمو في التسعينات سيرتبط بالسياسات المحلية ، وكذلك بتوافر التمويل ، ورحبت ، بشأن الموضوع الأخير ، باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية .

٦ - وكرمت لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩١ اهتماما كبيرا لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . ونظرت المؤسسات الى الاستراتيجية على أنها إطار يمكن أن تربط به أنشطتها الإنمائية ، وتعمدت ببذل جهود متواصلة لتعزيز التنسيق بحيث تتمكن مؤسسات المنظومة بصورة جماعية من تقديم أقصى مساهمة ممكنة لتحقيق أهداف الاستراتيجية . وواصلت اللجنة التأكيد على أن التنمية البشرية يجب أن تكون في صميم برامج النمو وتخفيف حدة الفقر . وبينما رحبت اللجنة بتوافق الآراء الناشئ بشأن الاستراتيجيات الإنمائية ، الذي تضمن الاعتراف بدور قوى السوق ، كان من رأيها أن قضيتي العدالة الاجتماعية والإنصاف يجب أن تظلا على رأس قضايا التنمية التي يعالجها المجتمع الدولي .

باء - أثر التطورات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب

٧ - واصلت لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٩١ رصد أثر التطورات الأخيرة فى العلاقات بين الشرق والغرب . واهتمت اللجنة ، على وجه الخصوص ، بالآثار الاقتصادية وسائر الآثار المترتبة على هذه التطورات السياسية المفاجئة والبعيدة المدى . فإن تحول الاقتصادات المخططة في وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق الى اقتصادات سوقية تعددية يؤثر حاليا تأثيرا واسعا ، من خلال التجارة والتمويل ، على العلاقات بين الشرق والغرب . بيد أن هذه التحولات ستؤثر أيضا على أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي . وواصلت لجنة التنسيق الادارية الاهتمام بالدور الذي تظطلع به مؤسسات الأمم المتحدة في تيسير عملية التغيير .

٨ - وقامت لجنة التنسيق الإدارية باستعراض ومناقشة الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في بلدان وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق . وتعتبر الإصلاحات التي يعتزم اجراؤها مبشرة بالخير ومن المتوقع أن تسفر في الوقت المناسب عن نمو اقتصادي كبير ، ولكن ذلك لن يحدث في المديين القصير والمتوسط . بيد أن مهمة

تحويل الاقتصاد المخطط الى اقتصاد سوقي المنحى هي مهمة ضخمة وسوف تستغرق وقتا وتتطلب من جانب الشعب الالتزام والصبر . كما ستقتضي الحصول على مساعدات خارجية كبيرة والوصول الى أسواق السلع والخدمات في البلدان الصناعية من أجل تخفيف عبء التكيف وتشبيت التوجه السوقي بصورة راسخة حالما تسمح الظروف بذلك .

٩ - وبالحكم على النتائج التي تم الحصول عليها حتى الآن ومشاكل التحول المروعة التي ستجابه في المستقبل ، فإن الموقف التنافسي لهذه البلدان في الأسواق العالمية من المحتمل ألا يتغير تغيرا مشيرا في المستقبل القريب . بيد أن اندماج هذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الاطراف ستكون له بلا شك آثار مفيدة في المدى الطويل .

١٠ - وارتأت لجنة التنسيق الإدارية أنه ينبغي إيلاء اهتمام مباشر للمشاكل الناشئة في المدى القصير . وسيركز اهتمام اللجنة أساسا على أثر هذه التغييرات على التعاون المتعدد الاطراف ، لاسيما الآثار المترتبة عليها بالنسبة للبلدان النامية . ووافقت اللجنة تشعر بالقلق لأن المستويات الحالية للمساعدة الانمائية الرسمية قد لا تكفي لتلبية احتياجات البلدان النامية وبلدان وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق . ولوحظ ، علاوة على ذلك ، أن موارد الوكالات المتعددة الاطراف ، وموارد البنك الدولي خاصة ، لم تطرأ عليها بعد زيادة تكفي للحفاظ على معدلات إقراض البلدان النامية . بينما في الوقت نفسه زادت الاعتمادات المخصصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية . وعلاوة على ذلك ، لاحظت اللجنة أن البلدان التي تجري عمليات الإصلاح تقوم بالسحب من موارد صندوق النقد الدولي الى حد أكبر مما كان الحال سيكون عليه بدون حدوث الثورات التي بدأت في عام ١٩٨٩ . وفي هذه المرحلة ، ليس من المحتمل أن تحوّل هذه الطلبات على موارد الصندوق دون تمويل احتياجات موازيين مدفوعات الأعضاء الآخرين . إلا أنه لو كانت ستقدم قريبا الى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق قروض كبيرة لإجراء عملية التكيف الهيكلي فإن موارد الصندوق لن تكون كافية لتلبية الاحتياجات المشروعة لأعضائه . وهذه المسألة تستحق أن يوليها المجتمع الدولي اعتبارا جديا للغاية . وفي هذا الصدد ، رحبت اللجنة بالمناقشة الرفيعة المستوى التي أجريت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أثر التطورات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمي ، وبخاصة النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

جيم - الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا

١١ - قامت لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩١ باستعراض المبادرات والاجراءات الرئيسية التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وقد مثل هذا

الاستعراض بداية عملية الاستعراض النهائي لبرنامج العمل من جانب الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، وجاء أيضا استجابة للمقررات الأخيرة للجنة البرنامج والتنسيق ، التي أعربت فيها عن القلق إزاء تدهور الحالة الاقتصادية في افريقيا وضرورة استمرار الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الى افريقيا . كما أبلغت لجنة التنسيق الإدارية بالآليات المقترحة للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج العمل وأحاطت علما بهيكل واطار تقرير الأمين العام المقترحين عن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج العمل .

١٣ - وارتأت لجنة التنسيق الإدارية أن الاستعراض النهائي لبرنامج العمل يتيح فرصة أخرى لتجديد التزام المجتمع الدولي بدعم الجهود الخاصة التي تبذلها افريقيا لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية القائمة على النمو الذاتي وإعادة تركيز اهتمام العالم على المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي مافتتت تواجه البلدان الافريقية .

١٣ - وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ يعكس الالتزام والمسؤولية المتبادلين من جانب افريقيا والمجتمع الدولي . ففي هذا الصدد ، تلتزم افريقيا "بتنفيذ سياسات من أجل تحويل هيكل اقتصاداتها من أجل تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد ومستدام" . وتتضمن مجالات الالتزام المحددة تشجيع التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ؛ وتكثيف عملية التحول الديمقراطي ؛ وتهيئة بيئة قادرة على تشجيع الاستثمار ؛ وتحسين البعد الإنساني ؛ وتشجيع التنمية المستدامة بيئيا ؛ ودمج العوامل السكانية في عملية التنمية ؛ وانتهاج سياسات واستراتيجيات لدمج الاقتصادات الريفية في إطاراتها الوطنية ، وتحقيق الأمن الغذائي ، وتعزيز الاعتماد على الذات في مجال الأغذية .

١٤ - والمجتمع الدولي "ملتزم بمساعدة افريقيا في جهودها التي تبذلها من أجل تحقيق النمو المعجل والتنمية التي تركز على الإنسان على أساس مطرد ومستدام" . وهذا الدعم المحدد يغطي مجالات منها مثلا معالجة مشكلة ديون افريقيا الخارجية ؛ وتوفير تدفقات كافية من الموارد ؛ وتقديم الدعم الفعال للجهود الرامية الى تنويع الصادرات من السلع الأساسية وزيادة حصائلها ؛ ودعم تنويع الاقتصادات الافريقية ودعم التكامل الاقتصادي الاقليمي ، والبيئة والعلم والتكنولوجيا .

١٥ - ولجنة التنسيق الإدارية على استعداد للمساعدة ، من خلال التعاون فيما بين هيئات ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ، في تنفيذ البرنامج الجديد وتقييمه وتقديره ورصده .

١٦ - كما أن لجنة التنسيق الإدارية أبدت اهتماما في عام ١٩٩١ بأعداد خطة عمل على نطاق المنظومة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وقامت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والثلاثين بإعداد إطار لخطة عمل على نطاق المنظومة وأقرته .

١٧ - وستكون خطة العمل مستمدة من الاستراتيجيات الافريقية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وستستخدم إطار البرنامج الجديد لافريقيا . وستوفر الخطة أساسا لاتخاذ اجراءات متماسكة ومتسقة من جانب وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدعم التنمية والتحول المستدامين في افريقيا .

دال - الإغاثة والمساعدة في الحالات الطارئة والانسانية

١٨ - إن تقديم الإغاثة والمساعدة في الحالات الطارئة والانسانية في الوقت المناسب وعلى نحو فعال ظل أحد الشواغل الرئيسية للجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩١ . وقد قام الفريق العامل التابع للجنة التنسيق الإدارية بإبلاغ اللجنة في دورتها العادية الاولى بالحالة في قارة افريقيا ، واعتمدت اللجنة بيانا أعربت فيه عن "قلقها العميق للغاية إزاء تدهور الاحوال في قارة افريقيا حيث يتعرض الآن الملايين من البشر ، الذين يضمون كثيرا من اللاجئين والمشردين داخليا ، لخطر الجوع . وهذه البلدان تواجه حالة طوارئ مستمرة يمكن أن تصل الى أبعاد مأساوية" . وقد قام الأمين العام في أيار/مايو ١٩٩١ ، بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة بأكملها ، بإصدار نداء الى المجتمع الدولي لتقديم الدعم للعمليات الانسانية والغوشية بغية تخفيف هذه المعاناة على وجه السرعة . ثم طلب الأمين العام من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ، أن يرأس بعثة مشتركة بين الوكالات أوفدت الى المنطقة في الفترة من ١١ الى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ لتقدير الاحتياجات الفورية من المساعدة الإنسانية وسبل التعجيل بتعبئتها وتوزيعها في القرن الافريقي ، من أجل مواجهة الوضع المتدهور هناك . واستنادا الى نتائج التقرير ، دعا الأمين العام الى عقد اجتماعات للمانحين في نيويورك وجنيف لحثهم على الاستجابة فورا وبصورة ملائمة . ووضع برنامج خاص للطوارئ يتعلق بالقرن الافريقي تحت سلطة وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة وشؤون التعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية ، يستعين بالموظفين المعارين من الوكالات التنفيذية المعنية في المنظومة .

١٩ - كما استعرضت لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الأولى الحالة الصعبة والمأساوية للاجئين والمشردين في العراق والبلدان المجاورة ، وأبلغها المندوب التنفيذي بتقييمه للأوضاع في العراق . ورغم أن الاهتمام العالمي كان منصبا على محنة السكان من الاكراد والشيعية ، فقد أكدت اللجنة على أن جميع السكان المدنيين في العراق كانوا معرضين للخطر آنذاك . وأكدت اللجنة على ضرورة العاجلة لقيام المجتمع الدولي بتلبية احتياجات هؤلاء السكان البالغ عددهم ٣٠ مليون شخص وكررت التأكيد على التزام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمواجهة تلك الازمة على نحو فعال ومنسق .

٣٠ - وفي هذا الصدد ، رحبت لجنة التنسيق الادارية بتعيين مندوب تنفيذي من جانب الأمين العام للأمم المتحدة في إطار البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات للعراق ، والكويت ، والعراق/تركيا ، والعراق/جمهورية ايران الاسلامية ، وبتوقيع مذكرة تفاهم بين حكومة العراق والأمم المتحدة . وأشارت اللجنة إلى أن المندوب التنفيذي سيتولى تقييم احتياجات السكان المدنيين المتضررين وسيضع تلميها لبرنامج شامل لتقديم المساعدة بالتعاون مع مؤسسات المنظومة .

٣١ - وخلال عام ١٩٩١ ، استعرضت أيضا لجنة التنسيق الإدارية قدرة منظومة الأمم المتحدة على التنبيه المبكر فيما يتعلق بحدوث تدفقات جديدة من اللاجئين والمشردين ، وقررت أن تسند الى إدارة البحوث وجمع المعلومات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة مهمة العمل كمركز لتنسيق التنبيه المبكر وتعزيز التعاون فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليلها ونشرها فيما بين منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها بشأن تدفق موجات جديدة من اللاجئين والمشردين . وأنشأت اللجنة فريقا عاما مخصصا لوضع نظام فعال للتنبيه المبكر يتصل بإمكانية حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين والمشردين ، بما في ذلك اتخاذ تدابير عملية للتعاون واجراءات لجمع وتحليل ونشر المعلومات في الوقت المناسب على جميع الجهات المعنية ، وتقديم توصيات بشأن الحاجة الى إقامة آلية استشارية مشتركة بين الوكالات .

٣٢ - وأبلغ الأمين العام لجنة التنسيق الإدارية ، في دورتها العادية الثانية ، بتقريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة . وبمحدد إعداد التقرير ، أنشأ الأمين العام فرقة عمل تتألف من ممثلين لجميع المؤسسات والكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لمساعدته ، بمفدة خاصة ، في صياغة التوصيات .

٣٣ - وفي عام ١٩٩١ ، أبلغت لجنة التنسيق الإدارية أيضا بالتقدم المحرز بمحدد تنفيذ برنامج العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية .

هاء - البيئة والتنمية

٢٤ - ظلت البيئة مدرجة على جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩١ لكونها قضية رئيسية . ونظرت اللجنة في عدد من المواضيع ذات الصلة بالبيئة ، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وتغير المناخ ، والتمحور ، والنتائج البيئية المترتبة على حادثة تشيرنوبل وعلى النزاع بين الكويت والعراق .

٢٥ - ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية أنه أصبح يُنظر إلى الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة ، على نحو متزايد ، في سياق التنمية الاقتصادية . ويزداد التسليم بأن البيئة جزء لا يتجزأ من السياسات القطاعية . وأن لجنة التنسيق الإدارية مدركة لوجوب تكثيف التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز العمل من أجل التنمية السليمة بيئياً ، لا سيما فيما أصبح التعاون الاقتصادي الدولي متملا على نحو أفضل بالتعاون البيئي الدولي ، وبالإجراءات الوطنية من أجل التنمية السليمة بيئياً .

٢٦ - ولا تزال لجنة التنسيق الإدارية ملتزمة بضمّان تناول القضايا البيئية العالمية بطريقة منسقة وفي إطار سياق عريض من خلال مساهمة جميع المؤسسات والهيئات التابعة للمنظومة . وكما يكفل التنفيذ الفعال لسياسات انمائية سليمة بيئياً ومستدامة ، يلزم توفير موارد إضافية مالية وتقنية . وفي حين تسلم اللجنة بأهمية الآليات المالية المرتبطة بالتزامات قانونية دولية معينة ، فإن اللجنة تكرر أيضاً التأكيد على ضرورة وضع ترتيبات مالية ملائمة لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ استثمارات من أجل التصدي للتلوث البيئي الذي الصلة بالفقر وتمكينها من تحمل الأعباء الإضافية اللازمة للتحويل إلى مسار تحقيق التنمية المستدامة بيئياً . ومن الأهمية بمكان أن تشارك جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في استحداث تلك الآليات المالية الجديدة .

٢٧ - وأبلغت لجنة التنسيق الإدارية باستحداث عدد من المكوك القانونية الدولية بشأن المواضيع المتمثلة بالبيئة . ومن المتوقع أن تصبح الاتفاقيتان اللتان يجري التفاوض بشأنهما حالياً فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي جاهزتين للاعتماد مع انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٢ . ويجري حالياً التصدي للمشاكل التي تسببها مصادر التلوث البحري الموجودة على الأرض من خلال وضع خيارات استراتيجية ، وتلك خطوة مفيدة نحو تطوير تدابير مكافحة شاملة . كما يجري حالياً بحث مكوك قانونية جديدة في مجالي الحراثة وبيئة العمل . واعتمدت في إطار المنظمة البحرية الدولية في نهاية عام ١٩٩٠ اتفاقية بشأن التآهب للتلوث النفطي والتصدي له .

٢٨ - وأُبلغت لجنة التنسيق الإدارية أيضا بشأن عدة مؤتمرات رئيسية ذات صلة بالبيئة عُقدت خلال عام ١٩٩١ . وتشمل هذه مؤتمر التنمية الصناعية المستدامة أيكولوجيا الذي نظّمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، والمؤتمر المعني بالزراعة والتنمية الذي نظّمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالاشتراك مع هولندا .

٢٩ - وأُبلغت لجنة التنسيق الإدارية بالتطورات المتمثلة بالآثار البيئية التي ترتبت على النزاع بين الكويت والعراق . ورحبت اللجنة بتعيين الأمين العام لممثل شخصي للمساعدة في تنسيق الأثر البيئي على الكويت وبلدان منطقة النزاع بين العراق والكويت . وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثلاثة اجتماعات استشارية مشتركة بين الوكالات بشأن هذه المسألة في جنيف بغية تكثيف التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتمكينها من الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء . وشاركت وكالات وبرامج عديدة لاسيما المنظمة البحرية الدولية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، في الجهد المشترك بين الوكالات ، واضطلعت كل وكالة بأنشطة وأوفدت بعثات كل في مجالات تخصصها . وأعربت اللجنة عن تقديرها للحكومات التي ساهمت في جهود منظومة الأمم المتحدة ، كما أعربت عن ارتياحها للتعاون بين الوكالات والمؤسسات بمدد التصدي لحالة الطوارئ .

٣٠ - وأُقيمت لجنة التنسيق الإدارية على علم بالتطورات ذات الصلة بتغير المناخ ، لاسيما خطط تنفيذ التوصيات التي اعتمدها مؤتمر المناخ العالمي الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ فضلا عن العمل الذي قامت به لجنة التفاوض الدولية المعنية بوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ . ولدى الإحاطة علما بالتوصيات ، حثت لجنة التنسيق الإدارية الوكالات والمؤسسات الدولية ذات الصلة ، حسب الاقتضاء ، على تنفيذ التوصيات الخاصة بصورة فعالة قدر المستطاع .

٣١ - وفيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، لاحظت لجنة التنسيق الإدارية مع الارتياح التعاون القائم بين الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة وبخاصة في سياق الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر . وفي الوقت ذاته ، أعربت اللجنة عن أسفها إزاء عدم كفاية تنفيذ توصيات خطة العمل

لمكافحة التصحر على الصعيد العالمي ، لا سيما بسبب الافتقار الى الالتزام من جانب الحكومات وما ترتب عليه من الافتقار الى الموارد في حين استمر التصحر وتدهور الاراضي بلا هوادة في الاراضي الجافة في العالم .

٣٢ - واستعرضت لجنة التنسيق الإدارية حالة الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، واستمعت في هذا الصدد ، الى تقارير مرحلية قدمها الأمين العام للمؤتمر في كل من دورتيها المعقودتين في عام ١٩٩١ . ونوقشت باستفاضة نتيجة الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٢ آب/أغسطس الى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ولوحظ أن اللجنة التحضيرية أنجزت قدرا كبيرا من العمل وبدأت في عملية متعمقة لتحديد وتشكيل الإجراءات الملموسة ، التي سوف توصي بها اللجنة لدى المؤتمر . ويمثل كثير من مقررات اللجنة خطوات هامة نحو بناء مجالات للاتفاق بشأن بعض القضايا ونحو تحديد أفضل لبعض العناصر الأساسية المتضمنة في قرار الجمعية العامة ٣٢٨/٤٤ . كما أبلغت لجنة التنسيق الإدارية بالاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة .

٣٣ - كما كرس قدر كبير من العمل لمسائل التمويل ، ونقل التكنولوجيا ، والمؤسسات التي اعتبرت جميعها قضايا مشتركة بين القطاعات لها اهميتها الجوهرية وذات صلة بجميع جوانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وهناك أهمية بالغة لحل هذه القضايا كما أن نجاح المؤتمر يتوقف إلى حد كبير على التوصل إلى قاعدة مشتركة لحلها .

٣٤ - وفي حين ظلت المواقف متباينة إلى حد كبير بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالموارد الجديدة والاضافية ، ظهرت بعض النهج التي توفر تركيزا ممكنا لجولة المفاوضات المقبلة . وكانت هناك درجة كبيرة من الاتفاق على المبدأ الذي مؤداه أنه ستلزم موارد مالية اضافية لدعم جهود البلدان النامية المبذولة من أجل التنمية المستدامة . والمشكلة هي كيف يمكن تنفيذ هذا المبدأ على أفضل وجه .

٣٥ - واستمرت الاعمال التحضيرية للمؤتمر في الاستعانة بخبرات وتجارب منظومة الأمم المتحدة بأسرها من خلال فرق العمل المنشأة بشأن القضايا الرئيسية المعروضة على المؤتمر . وأعربت امانة المؤتمر عن امتنانها بصفة خاصة ازاء هذا التعاون .

٣٦ - وخلال مداولات لجنة التنسيق الإدارية ، أشير إلى أن من الضروري أن يتسم تناول المواضيع المتعلقة بالموارد الاضافية ونقل التكنولوجيا بالفعالية في سياق عمليات التفاوض الحكومية الدولية المتعلقة باتفاقيتي المناخ والتنوع البيولوجي .

واو - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٣٧ - قامت لجنة التنسيق الإدارية ، بمساعدة لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، بتركيز جهودها على تحسين الترابط العام ، وفعالية التكاليف ، وأثر الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، مع التركيز بمفغة خاصة على التنسيق على الصعيد الميداني . وظل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ والمقررات ذات الصلة لهيئات الإدارة الأخرى من المواضيع ذات الأولوية .

٣٨ - ويرد فيما يلي عرض للقضايا الرئيسية التي عولجت خلال الفترة والاجراءات التي اتخذت بشأنها .

١ - أهداف واستراتيجيات التسعينات

٣٩ - طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٣٣ من قرارها ١٧١/٤١ ، تقديم إطار عام للأهداف العامة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة . وبغية مساعدة الحكومات على تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات المشمولة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، بوصفها جزءا من خططها وأولوياتها الوطنية ، قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) بالنيابة عن لجنة التنسيق الإدارية ، بوضع وإصدار مذكرة إعلام وإرشاد مبدئي بشأن الآثار التنفيذية للاستراتيجية . وقد أصدرها المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي إلى المنسقين المقيمين ، وأرسلتها المؤسسات إلى مقارها وإلى موظفي مكاتبها الميدانية . وتتسم المذكرة بطابع إرشادي وتقدم أساسا للعمل في ظل الظروف الفريدة لكل بلد . ومع التسليم بأن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الأهداف والأولويات تقع على عاتق الحكومات ، تحدد المذكرة تدابير محددة يمكن للمنسقين المقيمين وشركائهم على الصعيد القطري في المنظومة اتخاذها بمدد تنفيذ الدور الداعم الهام الذي تضطلع به المنظومة . واستكملت المذكرة بمدخلات أعدتها فرادى المنظمات بشأن أهدافها واستراتيجياتها ذات الأولوية للتسعينات ، وبشأن الأنشطة ذات الأولوية التي يتوفر لدى فرادى المنظمات الاستعداد لدعمها . وتنم الدلائل الأولية عن قبول هذه المبادرة قبولا حسنا من جانب الحكومات والافرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة . وتضطلع لجنة التنسيق الإدارية برصد تنفيذ مذكرة الإعلام والإرشاد التي تكمل مبادرات أخرى من أجل تحسين درجة الترابط العام لأنشطة منظومة الأمم المتحدة عن طريق إصدار مشروع مبادئ توجيهية للافرقة القطرية من أجل تحسين عمليات البرمجة ، ومبادئ توجيهية بشأن تعزيز دور نظام المنسق المقيم .

٢ - تعزيز عمليات البرمجة

٤٠ - عملا بكلا الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ والفقرة ١٧ من القرار ٢١١/٤٤ ، كرس لهذه المسألة قدر كبير من الوقت والاهتمام . ووافقت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) على وضع مشروع مبادئ توجيهية لتعزيز تنسيق عمليات البرمجة ، بما في ذلك تدابير لتحسين ضمان استجابة متكاملة من قبل الأمم المتحدة لمتطلبات البلدان المتلقية . وبما أن الجمعية العامة لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض جوانب مسألة تحقيق استجابة متكاملة ، تقرر إصدار المبادئ التوجيهية كمشروع بغية تقييم أهميتها وجدواها في حالة كل بلد . ومن ثم فقد قام المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بإرسال مشروع هذه المبادئ التوجيهية إلى المنسقين المقيمين . ويؤكد مشروع المبادئ التوجيهية على أن الخطط والاولويات الوطنية تشكل الإطار الأساسي الذي ينبغي أن تقدم فيه المساعدات الخارجية . وفي الوقت الذي يتعين أن تقود فيه الحكومة عملية البرمجة ، ينبغي أن تكون المنظومة مستعدة لدعم الحكومات بناء على طلبها . ويحدد مشروع المبادئ التوجيهية أيضا مجموعة تدابير منها وضع مذكرة بشأن المواضيع والروابط المشتركة التي تعكس المساهمة المقترحة للمنظومة .

٣ - تعزيز دور وفعالية نظام المنسقين المقيمين

٤١ - كما ذكر سابقا ، قام المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بإحالة النص الموحد للتوصيات التي اعتمدها لجنة التنسيق الإدارية عملا بالفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ والفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ إلى المنسقين المقيمين في عام ١٩٩٠ . وقد أُحيل النص أيضا من قبل الرؤساء التنفيذيين أو بالنيابة عنهم إلى موظفي المقر والميدان التابعين لكل منهم . وواصلت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) رصد تنفيذها واتخذت خطوات لكفالة أن تحظى بالاهتمام على النحو الواجب . وقد تم ، على سبيل المثال ، عرض المبادئ التوجيهية ومناقشتها في كل من الحلقات التدريبية للفرقة القطرية بشأن إدارة التنسيق الميداني (المشار إليها أدناه) . وعلاوة على ذلك ، تم الاتفاق على إدراج نصوص العناصر المشتركة في رسائل تسمية جميع المنسقين المقيمين وممثلي الوكالات .

٤٢ - وأجرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) تقييما مرحليا للحلقات التدريبية للفرقة القطرية بشأن إدارة التنسيق الميداني ،

وهي حلقات بدأتها في أوائل عام ١٩٩١ . ووافقت اللجنة على التقييم الإيجابي للبرنامج الذي أعده المشتركون ومقار كل منهم . كما وافقت على تمديد الحلقات التدريبية التجريبية لمدة ستة أشهر أخرى . وتتعاون اللجنة أيضا مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في إعداد دراسة جدوى بشأن وضع استراتيجية تدريب شاملة تغطي متطلبات التدريب على المستوى المحلي للموظفين الوطنيين والدوليين المسؤولين عن الأنشطة التنفيذية .

٤ - تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة

٤٣ - استخدم المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، لدى إعداد التقرير السنوي لعام ١٩٩١ وتقرير عام ١٩٩٢ عن استعراض السياسات الشامل الذي يطلع به كل ثلاث سنوات ، آلية اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) لاستشارة مؤسسات المنظومة . وقد أبدى أعضاء اللجنة آراءهم بشأن محتوى واتجاه التقريرين ، في حين أقروا بشكل كامل بأن التوصيات هي مسؤولية المدير العام وحده .

٥ - برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا

٤٤ - عقدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) مناقشات أولية بشأن مخطط ورقة ستنظر فيها في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٢ ، وذلك عملا بمبادرتها المتعلقة بتقديم التوجيه لمقار المؤسسات الأعضاء ولهيكلها الميدانية بشأن كل من تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (انظر أعلاه) ، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا . ومن المتوقع أن تشمل المناقشات مبادئ توجيهية محددة لاعطاء برنامج العمل فعالية تنفيذية .

٦ - الأبعاد الإقليمية للتنمية

٤٥ - أيدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) توصيات وردت في تقرير يتعلق بالأبعاد الإقليمية للتنمية ، تدعو إلى إعداد خلاصة شاملة موحدة

لجميع أنشطة التعاون التقني الإقليمية الجارية ، علاوة على إعداد إسقاط لفترة سنتين للأنشطة المزمع القيام بها وعقد عدة اجتماعات متابعة بشأن الخلاصة لتبادل المعلومات وتوضيح البيانات وترتيب العمل الجاري التكميلي ؛ وإجراء دراسة استقصائية عن التعاون التقني الإقليمي كل خمس سنوات لتقديم توجيهات على صعيد السياسات فيما يتعلق باستخدام هذه الموارد .

٧ - الهياكل الميدانية لمنظومة الأمم المتحدة

٤٦ - استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) تقريراً يتعلق باستكمال البيانات المتمثلة بالهياكل الميدانية لمؤسسات المنظومة بوصف ذلك مساهمة أخرى في إعداد التقرير السنوي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . ولاحظت أن الولايات المحددة والمتنوعة للمؤسسات ، علاوة على النطاق الواسع لمختلف المهام التي يُضطلع بها على مستوى الميدان ، تتطلب توخي العناية في ربط التمثيل الميداني بحجم الأنشطة التنفيذية . وأن الاعتبارات المتعلقة بالميزانية تؤثر على مدى إمكانية تنفيذ مزيد من التدابير لتعزيز الهياكل الميدانية . وأشار إلى المعايير المختلفة التي تحض على فتح المكاتب وإغلاقها واختيار مواقعها ، وإلى أن المقررات المتعلقة بالسياسات في هذا الصدد تتخذها الهيئات الإدارية لمختلف المنظمات .

٨ - التنفيذ على الصعيد الوطني

٤٧ - تأكيداً لالتزام جميع المؤسسات بتعزيز هذه الطريقة ، اتفق على إرسال توجيهات أولية إلى الميدان على سبيل الاستعجال ، ريثما توضع المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية . وقد وضعت الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية بعد ذلك استناداً إلى مشاورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشتركة بين الوكالات ، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً موافقة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) في وقت سابق على اتخاذ موقف مشترك بشأن تعزيز الاستفادة من القدرات الوطنية وبشأن طريقة التنفيذ على الصعيد الوطني .

٩ - ترتيبات الخلافة فيما يتعلق بتكاليف الدعم

٤٨ - قدمت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) الدعم لمشاورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بوضع

ترتيبات مفصلة عملاً بالمقررات ذات الملة لمجلس إدارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد أحرز تقدم في هذا المدد ووضعت بصورة مشتركة الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية بشأن تنفيذ الترتيبات الجديدة .

١٠ - الشراء من البلدان النامية والبلدان المانحة الرئيسية التي يقل التعامل معها

٤٩ - أوصي بوضع مبادئ توجيهية لموظفي المقار والميدان ذوي الملة تشمل عدداً من التدابير الرامية إلى تشجيع الشراء من البلدان النامية والبلدان المانحة التي يقل التعامل معها . وتم الخلوص إلى أن من الصعب تحديد الأهداف حسب الوكالة أو المنطقة أو البلد على الرغم من أن تحديد أهداف سنوية للمشتريات بالنسبة لمجموعتي البلدان قد يكون له بعض المزايا . غير أن وجود معلومات أفضل عن توفر منتجات ذات نوعية جيدة قادرة على المنافسة في السوق المفتوحة يمكن أن يسهم إلى حد بعيد في تعزيز الشراء من هذه البلدان .

١١ - التبسيط والمواءمة

٥٠ - استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) هذا الموضوع استناداً إلى تقرير أعده مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في ضوء التطورات التي حدثت منذ أن نُظر في هذه المسألة آخر مرة في عام ١٩٨٨ . وتم الخلوص إلى أن المنظومة أحرزت تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة وأنه ينبغي الاسترشاد بالمبادئ التالية لدى بذل المزيد من الجهود : (أ) ينبغي أن تكون الإجراءات المتعلقة بإدارة الأنشطة التنفيذية للمنظومة متفقة مع الإجراءات التي تتبعها الحكومات المتلقية نظراً لزيادة اشتراك الحكومات والموظفين الوطنيين في جميع جوانب إدارة المشاريع ؛ (ب) وأن المواءمة مفهوم عام ينبغي أن يميز عن المهمة المحددة المتعلقة بالتبسيط والتزامن ؛ (ج) وأنه ينبغي إيجاد توازن بين متطلبات المواءمة والمحافظة على المرونة ؛ (د) وأنه ينبغي أن تتضمن الجهود الإضافية في هذا المجال التعاون مع المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين ؛ (هـ) وأنه ينبغي أن تبذل جهود إضافية تستند إلى معيار ما إذا كانت القواعد والأنظمة تسهل أو تعيق بناء قدرات البلد النامي على تصميم وإدارة المشاريع والبرامج . واتفق على إيلاء اهتمام خاص لكفالة تحقيق المرونة على الصعيد القطري وما يتصل بذلك من مجالات تفويض السلطة والمسؤولية . وسوف يظطلع بمزيد من العمل بشأن مواءمة صيغ/وثائق المشاريع .

ثانيا - المسائل المالية والإدارية ومسائل الموظفين

ألف - قضايا شؤون الموظفين والقضايا الإدارية العامة

٥١ - في عام ١٩٩١ ، استعرضت لجنة التنسيق الإدارية مسائل الموظفين في دورتيها العاديتين على السواء كما قدمت بيانات إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية وإلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين . وركزت لجنة التنسيق الإدارية اهتمامها على ما يلي : (أ) الحاجة إلى ضمان مستويات تنافسية تتسم بها أجور موظفي الفئة الفنية وما فوقها ، و (ب) استمرار عدم الاستقرار في شروط التوظيف بالنظام الموحد للأمم المتحدة والحاجة إلى القابلية للتنبؤ في إدارة هذه الشروط الداخلة ضمن شروط الخدمة .

٥٢ - ومرة أخرى كانت إدارة الهامش بين مرتبات الأمم المتحدة ومرتبات البلد المتخذ أساسا للمقارنة على رأس قائمة الشواغل . وتوخت لجنة التنسيق الإدارية في أعمالها أن توضح للجمعية العامة أن نظام المرتبات الذي كان يسير "سيرا متقطعا" في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات يعتبر مشتتا للجهد وغير سليم تقنيا وضارا بروج الموظفين المعنوية . فحالات تجميد تسوية مقر العمل غير مقبولة ولا يمكن الدفاع عنها في وقت سلت فيه الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة بأن مرتبات موظفي خدمتها المدنية غير تنافسية .

٥٣ - وقد أقرت الجمعية العامة ، في الجزء الرابع من قرارها ١٩١/٤٦ بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة ، رأي لجنة التنسيق الإدارية واتخذت ، إلى حد ما ، اجراء لتخاشي أي تجميد مطول ، على الأقل ريثما يمكن في عام ١٩٩٤ تقدير أثر التحسينات المتوقعة في مستويات أجور الخدمة المدنية الاتحادية في الولايات المتحدة .

٥٤ - وثمة شواغل أخرى مسجلة في بيانات لجنة التنسيق الإدارية ، استجابت لها الجمعية العامة في القرار ١٩١/٤٦ وفي القرار ١٩٢/٤٦ بشأن نظام المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة ، من بينها ما يلي : (أ) زيادة قدرها ٦ في المائة من المرتب الأساسي/الادنى ، و (ب) تأييد نظر لجنة الخدمة المدنية في فوارق الهامش بين أجور الأمم المتحدة وأجور الولايات المتحدة في مختلف مستويات الرتب ، و (ج) تعديل نظام تسوية المعاشات التقاعدية ، اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

٥٥ - وأرجأت الجمعية العامة حتى سنة ١٩٩٢ اتخاذ أي إجراء بشأن مستويات أجراء الامناء العاميين المساعدين ووكلاء الامين العام ، التي أيدتها لجنة التنسيق الادارية أيضا .

٥٦ - ومن جانبها ، قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (مسائل الموظفين والمسائل الادارية العامة) ، وهي الهيئة الفرعية التي تساعد لجنة التنسيق الادارية في معالجة مسائل الموظفين بإعداد تقارير عن عدد من المجالات تشكل ، الى حد ما ، بدايات حقبة جديدة من النظر في شروط التوظيف في الامم المتحدة من منظور أطول أجلا من ادارة الهامش من يوم الى آخر . وأكدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (مسائل الموظفين والمسائل الادارية العامة) ، في مناقشة للفلسفة الكامنة وراء النظام الموحد ، الحاجة الى استحداث نظام موحد أكثر دينامية ومرونة لمواكبة الازمنة المتغيرة . وينبغي لمثل هذا النظام أن يشجع التغيير ، لا أن يمنعه . ويشكل استحداث نهج جديدة عملية تتمشى مع هذا النهج المفاهيمي جزءا كبيرا من أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية في السنوات القادمة .

٥٧ - وقد مضى جُل الوقت خلال عام ١٩٩١ في اعداد تقرير لجنة التنسيق الادارية عن أداء لجنة الخدمة المدنية الدولية ، الذي قُدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين (A/46/275) . وكان التقرير بمثابة الاساس لتعليقات لجنة الخدمة المدنية الدولية على المسألة ولنظر الجمعية العامة في الموضوع . ولم تناقش الجمعية العامة التوصيات الأكثر اتساما بالناحية الفنية مناقشة مستفيضة ، بيد أنها أشارت ، في القرار ١٩١/٤٦ ، بمودة جد عامة الى دورها هي ذي الطابع المركزي في وضع شروط الخدمة لنظام الامم المتحدة الموحد والى دور لجنة الخدمة المدنية الدولية في تنظيم شروط الخدمة هذه وتنسيقها على حد سواء . كما أكدت ، على نحو ما فعلت لجنة التنسيق الادارية ، صواب النظام الداخلي للجنة الخدمة المدنية الدولية .

٥٨ - وخلال عام ١٩٩١ ، نظرت لجنة التنسيق الادارية أيضا في عدد من المسائل الأخرى ، بما فيها :

(١) الاستعراض الشامل الذي يتناول شروط خدمة وكلاء الامين العام والامناء العاميين المساعدين ؛

- (ب) الاستعراض الشامل الذي يتناول مستويات الأجر الداخل في حساب المعاشات التقاعدية لغئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها ؛
- (ج) مسألة ترتيبات المعاشات التقاعدية للمسؤولين الشاغلين لوظائف معينة ليست ذات رتب ؛
- (د) مسألة حقوق الانسان لجميع الاشخاص المعرضين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن ؛
- (هـ) منهجية تقرير مستوى منحة التعليم ؛
- (و) أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على سياسة شؤون العاملين والسياسة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة ؛
- (ز) المسائل المتعلقة بالأمن التي تؤثر على موظفي منظومة الأمم المتحدة .

باء - المسائل المالية

١ - الحالة المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٥٩ - ظلت الحالة المالية لمؤسسات المنظومة تثير قلق لجنة التنسيق الإدارية فسي عام ١٩٩١ وتحدث آثارا خطيرة على تخطيط الأنشطة البرنامجية وتنفيذها . وبموجب الترتيبات التي سنتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٨٧ ، تابع المديرون الماليون بالمنظومة استعراضاتهم المنتظمة وتبادلهم المعلومات بشأن هذا الموضوع في كل من دورات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) . وجمعت احماءات على نطاق المنظومة بشأن أداء المساهمين فرادى من حيث السداد ، فضلا عن بيانات بشأن آثار نظم الحوافز والجزاءات المدخلة في بعض المؤسسات للاسراع بجمع الانصبة المقررة ، لكي تكون هذه الاحصاءات بمثابة معلومات أساسية لهذه الاستعراضات .

٦٠ - ولوحظ ، خلال الاستعراض المُجرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أن عدم ورود مدفوعات الانصبة المقررة قد استلزم ، أو يحتمل أن يستلزم لجوء مؤسسات عديدة الى الاستدانة

الداخلية و/أو الخارجية في وقت أبكر مما حدث في أي سنة سابقة . وبالإضافة الى ذلك ، كانت المدفوعات ترد في تواريخ متزايدة التأخر من عدد متزايد من كبار المساهمين .

٣ - حقوق السحب الخاصة كوحدة حسابية

٦١ - من أجل مساعدة مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الاستجابة لطلب من مجلس الادارة ورد في مقرره ٣٤/٩٠ ، قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) ، بالنيابة عن لجنة التنسيق الادارية ، بدراسة ادخال حقوق السحب الخاصة كوحدة حسابية على نطاق المنظومة من حيث جدواه ومدى تحقيقه للمتطلبات العملية . وفيما بعد ، أعد بيان بشأن هذا الموضوع وقدم الى مجلس الادارة في دورته الثامنة والثلاثين ، في حزيران/يونيه ١٩٩١ .

٦٢ - وأشار في البيان الى أن مجلس الادارة قد ارتأى ، في مقرر سابق (٤٥/٨٩) ، استخدام حقوق السحب الخاصة أو سلة عملات مخصصة ، في عملية حساب الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وما ينتج عنها من أرقام تخطيط ارشادية بغية الحد من أثر تقلب العملات . وبعد دراسة المدى الذي يؤدي فيه استخدام حقوق السحب الخاصة الى هذا الاثر ، خلص الدارسون الى أن مثل هذا النظام لن يوفر حماية من عدم استقرار العملات تفوق الترتيبات التي اعتمدتها المؤسسات فعلا لذلك الغرض ، بل أنه سيقلل كثيرا ، في عدد من الحالات ، درجة الحماية المحرزة فعليا . ولهذا السبب ، وبسبب التكاليف المرتفعة والتعقيدات الادارية التي ستدخل أيضا ، تمت التوصية بعدم الاخذ بحقوق السحب الخاصة كوحدة حسابية .

٣ - المعايير المحاسبية

٦٣ - أولت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) اهتماما شديدا لدراسة أجراها فريق مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحاجة الى وضع معايير محاسبية في منظومة الأمم المتحدة . وكانت الدراسة قد أعدت استجابة لطلب من الجمعية العامة ، في القرار ٣٣٥/٤٥ ، لكي تقدم الى الجمعية في دورتها السادسة والاربعين ، من خلال لجنة التنسيق الادارية واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٦٤ - وأشير الى أن لجنة التنسيق الادارية ظلت لبعض الوقت مهتمة كل الاهتمام بالمعايير المحاسبية . وقد أدت أعمالها السابقة في هذا المجال الى جملة أمور ، من بينها اعتماد مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة لعرض التقارير والبيانات المالية ووضع معيار للكشف عن السياسات المحاسبية . ومع ذلك ، كان هناك اتفاق على أن هناك الآن حاجة الى متابعة المسألة بروح التعاون ، وذلك بإشراك فريق مراجعي الحسابات الخارجيين والاستعانة بالخبرة الخارجية ، حسب الاقتضاء .

٦٥ - والهدف النهائي لجهد من هذا القبيل ، الذي يلزم الاضطلاع به على مراحل عديدة ، هو استكمال مجموعة معايير محاسبية تراعي الحالة الخاصة لكل من مؤسسات المنظومة . وينبغي للمعايير أن تستند الى المعايير التي أعدتها اللجنة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير التي وضعتها السلطات الاخرى المعترف بها في هذا الميدان ، بقدر اتصال مثل هذه النصوص بعمليات المؤسسات (بمورثتها المتميزة عن العمليات ذات الطابع التجاري ، التي صمم لمعالجتها العديد من مثل هذه المعايير) . كما ينبغي أن تنعكس في المعايير المشتركة بين المؤسسات الممارسات السائدة في المنظومة حيثما وجد أن هذه المعايير مفضلة على البدائل الاخرى . وسيطلب استثمار وقت طويل للوصول بهذه الاعمال الى ختام مرضي ، كما ميلزم الاضطلاع بالكثير منها في عام ١٩٩٢ .

٤ - مسائل أخرى

٦٦ - من المواضيع المالية الميزانوية الاخرى العديدة التي قدمت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل (المسائل المالية ومسائل الميزانية) تقريراً عنها الى لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٩١ يمكن ذكر ما يلي :

(أ) الميزانية المقترحة للأنشطة الممولة تمويلًا مشتركًا (لجنة الخدمة المدنية الدولية ، ووحدة التفتيش المشتركة ، والهيئات الممولة تمويلًا مشتركًا برعاية لجنة التنسيق الادارية) - بالنيابة عن لجنة التنسيق الادارية ، تم استعراض الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ المقترحة لهذه الأنشطة ، وذلك قبل قيام الهيئات الحكومية الدولية المركزية بالنظر فيها . واتفق على ضرورة تطبيق مبدأ النمو الحقيقي الصغرى ، الذي تصر عليه الحكومات فيما يتعلق بالميزانيات المقترحة من المؤسسات نفسها ، تطبيقًا صارمًا في جميع الحالات ؛

(ب) الضوابط الداخلية - واصلت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) استعراضاتها المنتظمة وتبادلها للمعلومات بشأن هذا الموضوع ، مع ايلاء اعتبار خاص لمنع الاحتيال ولاكتشافه ؛

(ج) البيانات الاحصائية المتعلقة بالحالة الميزانية والمالية لمؤسسات منظومة الامم المتحدة - وضعت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) ، بالنيابة عن لجنة التنسيق الادارية ، وبالاتفاق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، تقريراً جديداً يستعاض به عن البيانات الاحصائية التي كانت مدرجة من قبل في تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلقة بالتنسيق الاداري الميزانوي بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي غياب المعلومات المؤكدة بشأن جدول أنصبة الامم المتحدة الجديد ، لم يتسن اصدار التقرير خلال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، بيد أنه من المتوقع أن يكون متاحاً في مطلع عام ١٩٩٣ .

ثالثاً - مسائل أخرى

٦٧ - خلال السنة المستعرضة ، واصلت لجنة التنسيق الادارية رصد التطورات المستجدة في عدد من المجالات التي يلزم أن تتخذ فيها منظومة الامم المتحدة اجراءات .

الف - المسائل البرنامجية

٦٨ - كانت أنشطة مؤسسات المنظومة المتمثلة بالمسائل البرنامجية من بين المسائل التي أبقتها لجنة التنسيق الادارية قيد الاستعراض .

٦٩ - وقررت لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٩٠ أن تجتمع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) مرة أخرى لكي تعالج ثلاث مهام هي :
(أ) تضمين التقرير السنوي الشامل للجنة التنسيق الادارية معلومات عن برامج وموارد مؤسسات المنظومة ؛ (ب) مناقشة تمهيدية بشأن السبل والوسائل المتبعة للمواءمة بين الميزانية البرنامجية ودورات الخطة المتوسطة الاجل في منظومة الامم المتحدة ؛ (ج) مساهمة لجنة التنسيق الادارية في تحليلات المواضيع التي تعد لدورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقبلة . واتخذت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) الاجراءات التالية بشأن المهام المنوطة بها .

١ - معلومات عن برامج مؤسسات منظومة

الامم المتحدة ومواردها

٧٠ - استجابة لمختلف الطلبات الواردة من الهيئات الحكومية الدولية وبناء على طلب لجنة التنسيق الادارية ، بدأت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) ، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) ، اعتبارا من عام ١٩٩٠ في العمل على وضع تقرير جديد للجنة التنسيق الادارية بشأن برامج وموارد مؤسسات المنظومة .

٧١ - وقامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) باستعراض واعتماد التقرير (A/1991/42/Add.1) الذي قدم في أعقاب ذلك الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والثلاثين والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ والى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . ووجدت الدول الاعضاء ان هذا التقرير ذو قيمة بالغة .

٧٢ - وفي عام ١٩٩١ ، أجرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) أيضا تبادلا لوجهات النظر بشأن السبل التي يمكن بها تحسين التقرير المقبل المقرر إعداده في عام ١٩٩٢ ، عن البرامج والموارد وبشأن الترتيبات المقرر اتخاذها لجمع البيانات المالية والبرنامجية اللازمة لإنجاز ذلك التقرير .

٢ - تنقيح التصنيف البرنامجي للجنة التنسيق الإدارية

٧٣ - في عام ١٩٩٠ اتفق على تنقيح واستكمال التصنيف البرنامجي الذي تفضل به لجنة التنسيق الادارية . واضطلعت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) بمسؤولية التنقيح بالتشاور مع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) وأجزاء أخرى من الجهاز الفرعي التابع للجنة التنسيق الادارية ، حسب الاقتضاء .

٧٤ - واجتمع الفريق العامل التابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) في آذار/مارس ١٩٩١ ووافق على المبادئ والمبادئ التوجيهية المقرر اتباعها في إعداد تصنيف منقح . واضطلعت الامم المتحدة بمسؤولية إعداد وإدارة هذا الاستعراض واتخذت الترتيبات ، في هذا السياق ، لكي يجتمع فريق عامل تقني مشترك معني بالتصنيف البرنامجي للجنة التنسيق الادارية في تموز/يوليه ١٩٩١ .

٧٥ - ونظرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) في تقرير الفريق العامل الذي يتضمن تنقيحا موسعا للتصنيف البرنامجي ، وذلك في اجتماع معقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ووافقت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) على التصنيف الذي أحيل حينئذ الى الاجتماع المشترك للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) المعقود في أيلول/سبتمبر . وفي ذلك الاجتماع ، أوصي بأن تعتمد لجنة التنسيق الادارية التصنيف المنقح وهو الامر الذي اضطلعت به في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩١ (مقرر لجنة التنسيق الادارية (٢٣/١٩٩١) . وسيتخذ التصنيف المنقح اطارا لتقرير لجنة التنسيق الادارية عن البرامج والموارد المقرر تقديمه إلى لجنة البرنامج والتنسيق ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة في عام ١٩٩٣ .

٣ - النظر في إعداد قاعدة بيانات عن البرامج والموارد على نطاق المنظومة

٧٦ - سبق أن سلمت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) بأن توفير قاعدة بيانات مركزية أو إحدى وسائل الوصول المركزي الى قواعد بيانات مؤسسات المنظومة بشأن الموارد والبرامج سيمثل وسيلة فعالة للاستجابة لشواغل الدول الاعضاء بشأن توفر المعلومات على نطاق المنظومة . وفي السلسلة الخامسة والعشرين للاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية ، جرى التسليم باستصواب وجود قاعدة البيانات هذه ، وطلب من لجنة التنسيق الادارية أن تواصل دراسة المسألة . وناقشت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) هذه المسألة بالنيابة عن لجنة التنسيق الادارية في كل من دورتها لعام ١٩٩١ . وسلمت اللجنة تماما بالمزايا التي تنطوي عليها قاعدة

البيانات هذه ولاحظت أنه يمكن مواصلة استكشاف هذه المزايا على أساس وضع نظم معلومات إدارية جديدة في عدد من المؤسسات . وجرى الاتفاق على إبقاء المسألة قيد الاستعراض .

٤ - تحليلات المواضيع التي تعد لدورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧٧ - درست اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) مرة أخرى ، بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة دورها ، في إعداد تحليلات للمواضيع من أجل دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حسبما دعا إليه قرارا المجلس ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ .

٧٨ - وفيما يتعلق بالتحليلات حسب المواضيع فضلا عن مواضيع المناقشة في عمليات التنسيق المقبلة والأجزاء الرفيعة المستوى لدورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتقارير والخطط الصادرة عنه وغيرها من التقارير والخطط المشتركة بين الوكالات ، جرت الإشارة إلى الاستنتاج السابق الذي توصلت إليه اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) ومؤداه أن الترتيبات المشتركة بين الوكالات لاستعراض هذه الأنواع من التقارير ينبغي البت فيها في ضوء المواضيع المحددة المختارة . بيد أنه يمكن للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) أن تضطلع بمهمة إشرافية أو استعراضية لكفالة الاتساق في النهج المتبع في مختلف التحليلات وفي المعلومات الواردة فيها والمتعلقة بالبرامج والموارد . وجرى التشديد ، بالإضافة إلى ذلك ، على أنه فيما يتعلق بمفهوم خاصة بالمواضيع المختارة للأجزاء المتعلقة بالتنسيق والأجزاء الرفيعة المستوى في دورات المجلس ، ينبغي إعطاء وقت كاف في البداية كي يمكن إعداد الوثائق إعدادا سليما وتقديمها في الوقت المناسب .

باء - تنفيذ استنتاجات وتوصيات الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية

٧٩ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٢٥٤/٤٥ بء أن يتضمن التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق الإدارية فرعا عن التدابير المتخذة أو المتوخاة لتنفيذ نتائج وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق والاجتماعات المشتركة للجنة .

٨٠ - واعتمدت لجنة البرنامج والتنسيق في الجزء الاول من دورتها الحادية والثلاثين ، عددا من الاستنتاجات والتوصيات بشأن الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الادارية . واعتبر أن الاستعراض العام السنوي للجنة البرنامج والتنسيق يمثل تحسنا أكيدا بالمقارنة بالتقارير السابقة . وكان هناك ترحيب بالشكل الذي وضع به التقرير وبالتركيز الذي انصب على المسائل الفنية . وأشارت لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها أيضا الى أنه يمكن ادخال المزيد من التحسينات على تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الادارية . وستؤخذ هذه الاقتراحات في الاعتبار تماما عند إعداد لجنة التنسيق الادارية لتقارير الاستعراض العام .

٨١ - ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق بتقرير لجنة التنسيق الادارية الجديد عن برامج منظومة الأمم المتحدة ومواردها والتقرير الوارد في اضافة لتقرير الاستعراض العام السنوي . ولوحظ أيضا عدد من الوسائل التي يمكن بها تحسين التقرير الجديد مستقبلا . وكانت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) قد درست بالفعل هذه التوصيات بطريقة مبدئية في سياق نظرها في التقرير المقبل عن البرامج والموارد الذي سيقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣ . وستبذل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) ، بالنيابة عن لجنة التنسيق الادارية ، جهودا متسقة لتحسين المنهجية المستخدمة في التقرير المتعلق بالبرامج والموارد بغية ضمان أن تكون المعلومات شاملة وواضحة وذات فائدة للدول الاعضاء . وقد أنجزت لجنة التنسيق الادارية الآن عملية تنقيح التصنيف البرنامجي الذي يمثل عنصرا واحدا من عناصر المنهجية المحسنة .

٨٢ - ويتضمن تقرير رئيس السلسلة السادسة والعشرين من الاجتماعات المشتركة المعقودة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ (E/1991/143) الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالموضوع الذي نظرت فيه الاجتماعات المشتركة ، وهو تنفيذ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع . ومعظم الاستنتاجات والتوصيات مصوغة في عبارات عامة الى حد ما . وتوافق لجنة التنسيق الادارية تماما عليها وهي تلتزم تماما بكفالة أن تسهم المنظمات كل على حدة ومجموعة على حد سواء في بلوغ أهداف ومقاصد الاستراتيجية بطريقة فعالة ومتسقة . وتسلم لجنة التنسيق الادارية تماما بأن اتساق الاجراءات التي تفضلع بها المنظمات له أهمية خاصة على الصعيد الوطني . والعمل الذي تفضلع به إحدى اللجان الاستشارية ، اللجنة

الامتشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، والمبين في الفقرات من ٢٧ إلى ٥٠ أعلاه يتمثل الدافع اليه في تصميم مؤسسات المنظومة على تحسين الترابط الشامل وفعالية التكاليف وأثر أنشطتها التنفيذية مع التركيز بمفة خاصة على ترتيبات التنسيق على الصعيد الميداني .

جيم - التنسيق في قطاعي المعادن والطاقة

٨٣ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٩٠/١٩٩١ إلى الأمين العام ، بصفتة رئيسا للجنة التنسيق الادارية أن يدرج في تقرير لجنة التنسيق الادارية السنوي العام المقرر تقديمه الى المجلس في دورته العادية لعام ١٩٩٢ فرعاً يعنى بائج السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التنسيق في قطاعي المعادن والطاقة . وكانت لجنة الموارد الطبيعية قد سبق لها أن لاحظت عدم توافر آليات تنسيق رسمية في هذين القطاعين مشابهة لتلك الموجودة في مجالي المياه ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

٨٤ - وقدم أعضاء لجنة التنسيق الادارية ، استجابة لطلب الأمين العام ، وجهات نظرهم بشأن الموضوع . ووجهات نظر المنظمات متباينة الى حد ما . واقترحت مؤسسات وآليات جديدة من جانب بعض المنظمات بينما رأت منظمات أخرى أن الترتيبات القائمة كافية .

٨٥ - وتشير استجابات مختلف الأجهزة والمنظمات الى الاعتراف بوجود حاجة إلى تنسيق وتعاون وشيقين فيما بين مختلف أجزاء المنظومة . وتحقيقاً لهذه الغاية كانت تجرى في الماضي مشاورات مخصصة مشتركة بين الوكالات لأغراض محددة كلما دعت الحاجة اليها . وينبغي الابقاء على هذه الطريقة استجابة للاحتياجات والمطالب المحددة .

٨٦ - وفي ضوء المناقشات الجارية في الجمعية العامة بشأن إعادة تشكيل الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة ، ولاسيما الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، فإن مسألة انشاء آليات تنسيق رسمية جديدة في قطاعي المعادن والطاقة سيجري النظر فيها في اعقاب اتخاذ الجمعية العامة اجراء بشأن إعادة التشكيل .

دال - البنود الأخرى التي نظرت فيها
لجنة التنسيق الإدارية

٨٧ - من بين المجالات الأخرى التي أقرتها لجنة التنسيق الإدارية قيد الاستعراض حظيت المجالات التالية باهتمام خاص .

١ - الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب
(الايڊز) ومكافحتها

٨٨ - منذ عام ١٩٨٧ ولجنة التنسيق الإدارية تبقي الحالة المتعلقة بالوقاية من متلازمة الإيڊز ومكافحتها قيد الاستعراض . وفي عام ١٩٩١ ، أبلغت منظمة الصحة العالمية اللجنة بأنه في الوقت الذي يبدو فيه أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية قد تباطأ فيما بين سكان معينين في بعض البلدان الصناعية فإنه يزداد بصورة ملحوظة في البلدان النامية ولاسيما بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء وكذلك في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . واستنادا الى هذه الاتجاهات يتوقع أن يحدث من ١٠ إلى ٢٠ مليونا من الإصابات الجديدة بين الراشدين في أثناء التسعينات ومعظمهم في العالم النامي . وهكذا فإن إسقاطات منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٠ تشير إلى أن المجموع التراكمي للراشدين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية سيتراوح من ٢٥ إلى ٣٠ مليونا وسيكون ما يربو على ٩٠ في المائة منهم في البلدان النامية . وفي أثناء نفس العقد تشير إسقاطات منظمة الصحة العالمية الى أن ما بين ٥ و ١٠ ملايين طفل أو أكثر سيولدون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية . وبناء عليه ، فإن الإسقاط الحالي لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٠ يشير الى أنه سيوجد مجموع تراكمي يتراوح من ٣٠ إلى ٤٠ مليون إصابة بين الرجال والنساء والأطفال . ولسوء الحظ ، فإن هذه الإسقاطات ، وهي مرتفعة في حد ذاتها ، قد يتضح أنها محافظة إذا ما ظل الانتشار الدينامي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية دون ضابط ، ولاسيما في جنوب شرقي آسيا .

٨٩ - وسيكون الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذا المرض الذي يفتك بالناس في أخصب مراحل العمر إنتاجا ، أشرا هائلا . كما أن الأثر الانتقائي على الشباب ومن بلغ منتصف العمر من الراشدين ، ومنهم النخبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، يمكن أن يؤدي الى تقويض الاستقرار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية .

٩٠ - وقد أصبحت أهمية التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة حاسمة بدرجة أكبر كيما تتحقق استجابة متعددة القطاعات للنتائج الاجتماعية والاقتصادية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة ، الإيدز . وعلاوة على التعاون التقني فيما يتعلق بأنشطة محددة والاجتماعات الدورية للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات والمعني بمتلازمة الإيدز ، عمل اتحاد منظمة الصحة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة متلازمة الإيدز ، منذ إنشائه في عام ١٩٨٨ ، على كفالة التعاون المتعدد القطاعات بين هاتين المنظمتين . وقد أجرت منظمة الصحة العالمية مؤخرا مجموعة مناقشات ، سواء ضمن فريق أو بصورة فردية ، مع هيئات الأمم المتحدة التي تفضلح بدور رئيسي في أنشطة الوقاية من متلازمة الإيدز ومكافحتها على الصعيد القطري - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، البنك الدولي .

٢ - المراقبة الدولية لإساءة استعمال المخدرات

٩١ - ظلت المراقبة الدولية لإساءة استعمال المخدرات تحظى بالأولوية في السنوات الأخيرة لدى لجنة التنسيق الإدارية . وحظي تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات ، علاوة على برنامج العمل العالمي ، باهتمام خاص . وفي عام ١٩٩١ ، دعي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي أنشئ حديثا ، الى المشاركة على نحو تام في أعمال لجنة التنسيق الإدارية (مقرر لجنة التنسيق الإدارية ١٥/١٩٩١) .

٩٢ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تقريرا مرحليا الى لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩١ . وقد سرد التقرير الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي يجري اتخاذها ، ودور التعاون فيما بين الوكالات . وقد لوحظ أنه ، بالنظر الى التزايد المستمر في عدد مبادرات مكافحة إساءة استعمال المخدرات المضطلع بها على الصعيد العالمي ، أصبح من الواضح أنه لا يمكن تحقيق الزيادة المتوقعة في الكفاءة ، واحراز النجاح في هذه المبادرات في آخر المطاف ، إلا من خلال التعاون والتنسيق ، داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك بين المنظومة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا الميدان .

٣ - حادثة محطة تشيرنوبل للطاقة النووية

٩٣ - استجابة لقراري الجمعية العامة ١٩٠/٤٥ و ١٥٠/٤٦ ، واصلت لجنة التنسيق الإدارية وضع برامج منسقة لمعالجة نتائج حادثة تشيرنوبل . وفي آذار/مارس ١٩٩١ ، عُين المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا في منصب منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن المناطق المتضررة بحادثة تشيرنوبل .

٩٤ - وقد قام منسق الأمم المتحدة بإفادة لجنة التنسيق الإدارية ، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩١ ، بخلفية الحادثة وعواقبها ، وبأنشطة مؤسسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بنتائج حادثة تشيرنوبل والأنشطة المخططة للمستقبل . ومن بين هذه الأنشطة مشروع تشيرنوبل الدولي بقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو عملية تقييم تقني متعددة التخصصات للنتائج الإشعاعية وتقدير للتدابير الوقائية التي يضطلع بها بالتعاون مع السلطات المحلية في المناطق المتضررة . وفي الاجتماع ذاته ، أنشأت لجنة التنسيق الإدارية فرقة عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات لمعالجة نتائج الحادثة النووية في تشيرنوبل (مقرر لجنة التنسيق الإدارية (٦/١٩٩١) .

٩٥ - وفرقة العمل هذه مسؤولة عن تقديم التوجيه والدعم ، من الناحية التقنية ومن ناحية السياسات ، بشأن جهود المساعدة الدولية بجميع جوانبها ، وتضم ١٥ من مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية بصفة مباشرة .

٩٦ - ونتيجة للمناقشات المتواصلة التي أُجريت بين منسق الأمم المتحدة وسلطات البلدان المعنية ، في كل من فيينا ونيويورك ، وبعد ذلك مع المسؤولين في عواصم تلك البلدان ، اتفق على أن تقوم السلطات المعنية بإعداد خطة مشتركة للتعاون الدولي لتخفيف آثار الحادثة التي وقعت في محطة الطاقة النووية . واتفق كذلك على تنظيم اجتماع للبلدان المانحة المهمة تعرض فيه هذه الخطة لتمويلها .

٩٧ - وقد تم إعداد الوثيقة التي توجز متطلبات الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للمناطق المتضررة بالحادثة لتقديمها إلى مؤتمر إعلان التبرعات من أجل تشيرنوبل ووزعت على نطاق واسع . وقد دعيت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المشاركة في المؤتمر الذي عُقد في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وفي هذا الصدد ، تم إنشاء صندوق استئماني للأمم المتحدة لصالح تشيرنوبل ، يمكن من خلاله ، علاوة على الآليات الثنائية ، توجيه المساهمات إلى المؤسسات أو الوكالات التقنية ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

٩٨ - ومنذ وقت انعقاد المؤتمر ، الذي أثمر مساهمات ناهزت ٧,٥ ملايين دولار بالعملة القابلة للتحويل ، و ٣,٤ ملايين دولار بالعملة غير القابلة للتحويل ، ومقدارا كبيرا من المساعدات العينية ، تركزت الجهود أساسا على جمع الأموال المتعهد بها تحديد المشاريع ذات الأولوية في الخطة المشتركة .

٩٩ - ومن المتوقع مستقبلا ، وفقا لما بينه الأمين العام في تقريره المتعلق بالتعاون الدولي في معالجة الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبل للطاقة النووية وتخفيفها . (A/46/215/Rev.1-E/1991/76/Rev.1) ، القيام بعدة أنشطة ، منها مثلا إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستثماري من أجل تشيرنوبل ، بما في ذلك انفاق الأموال وفقا لمعايير يتم وضعها ، ورصد استخدام هذه الأموال ، وتنسيق أنشطة وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات .

٤ - تقديم المساعدة الى ناميبيا

١٠٠ - قامت لجنة التنسيق الادارية باستعراض المساعدة المقدمة الى ناميبيا من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ . وفي المقرر ١٨/١٩٩٠ ، قررت اللجنة إبقاء موضوع تزويد ناميبيا بالمساعدة قيد الاستعراض .

١٠١ - وفي دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩١ ، كان معروضا على اللجنة تقرير مرحلي عن المساعدة المقدمة الى ناميبيا من منظومة الأمم المتحدة ، أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وتضمن التقرير معلومات مفصلة عن أنشطة المؤسسات في ناميبيا قبل استقلال هذا البلد في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ وبعده . وقد قدمت منظومة الأمم المتحدة المساعدة الى ناميبيا في جملة أمور منها ما يلي : رسم سياسة انمائية عامة ؛ والدعم في مجال بقاء الطفل ونمائه ؛ والمساعدة التقنية والادارة الاقتصادية ، وإعادة اللاجئين والمنفيين الناميبيين الى وطنهم ؛ واجراء أول تعداد سكاني للبلد ؛ والتدريب ومنح الزمالات ؛ والمشاريع الزراعية وتوزيع الاغذية ؛ واستراتيجيات العمالة الانتاجية والايدي العاملة ؛ وتنمية قطاعات الصحة والصناعة والطيران المدني والاسكان في البلد ؛ ورفع مستوى المعلمين ؛ وتنظيم آلية لمكافحة المخدرات ؛ وصياغة مدونة وطنية للاستثمار . وبحث التقرير أيضا تنسيق برامج المساعدة التقنية في ناميبيا ، من خلال مجموعة متنوعة من العمليات ، بما فيها الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، وبرنامج الاغذية العالمي ،

والمندوق الدولي للتنمية الزراعية) . وقد أعتزمت اللجنة ابقاء المساعدة المقدمة الى ناصيبيا قيد الاستعراض في عام ١٩٩٣ .

٥ - جنوب افريقيا

١٠٢ - ظلت مكافحة الفصل العنصري شاغلا رئيسيا ومستمرا لدى منظومة الأمم المتحدة لسنوات عديدة . وفي عام ١٩٩١ ، استعرضت لجنة التنسيق الادارية قرارات الجمعية العامة ١٧٦/٤٥ من ألف الى حاء من حيث اتصالها بتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وفي القرار ١٧٦/٤٥ ألف ، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يضمن تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تنفيذا للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . وفي القرار ١٧٦/٤٥ هاء ، طلبت الجمعية العامة الى جميع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها أن تتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري في أنشطتهما بغية كفالة الاتساق وتحسين التنسيق واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة وتغادي الازدواجية في الجهود عند تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة . كذلك حثت الجمعية العامة في القرار ١٧٦/٤٥ ألف المجتمع الدولي والأمين العام على أن يقدموا ، من خلال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، كل مساعدة ممكنة لتسهيل جملة أمور منها إعادة ادماج السجناء السياسيين المفرج عنهم واللاجئين والمنفيين العائدين من مواطني جنوب افريقيا . وبعد ذلك ، في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وقعت مذكرة تفاهم بشأن إعادة اللاجئين الى وطنهم بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحكومة جنوب افريقيا ، وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، فتح مكتب لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في جنوب افريقيا .

١٠٣ - وقد نظرت اللجنة في اتباع منظومة الأمم المتحدة نهجا منسقا تجاه المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا وذلك في دورتها العادية الاولى لعام ١٩٩١ ، واعتمدت مبادئ توجيهية في هذا الصدد (مقرر اللجنة (٧/١٩٩١) .

١٠٤ - واستجابة لدعوة كل من الجمعية العامة ولجنة التنسيق الادارية نظم مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري اجتماعا في ١ و ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وقد قامت جميع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها ومكاتبها الرئيسية بتبادل المعلومات بشأن الأنشطة الفعلية أو المقررة المتعلقة بجنوب افريقيا وأنشأت محفلا لمواصلة التعاون

بشأن هذا الموضوع . ونوقش في الاجتماع أيضا طرائق إعداد تقدير أولي للأثار المحتمل أن تترتب على التطور السياسي في جنوب افريقيا ، للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لذوي الدخل المنخفض من السكان في جنوب افريقيا ، وأثر ذلك على اقتصادات البلدان المجاورة (وفقا لما طلبته اللجنة في مقررها ٧/١٩٩١ ، ومن المقرر انجاز هذا التقرير خلال عام ١٩٩٢) . وفي عام ١٩٩٢ ، ستقوم المؤسسات بدراسة الطريقة التي تستطيع بها منظومة الأمم المتحدة ككل المعاونة في الجهود الرامية الى معالجة لأوجه التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي الصارخة في جنوب افريقيا خلال فترة الانتقال والأهم من ذلك ، حينما تصبح جنوب افريقيا بلدا ديمقراطيا موحدا وغير عنصري .

٦ - تنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

١٠٥ - تم ابلاغ لجنة التنسيق الادارية ، في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩١ ، من خلال تقرير مرحلي أعدته اليونيسيف ، بالانشطة الجارية المضطلع بها من أجل تنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل . وقد قدم التقرير معلومات أساسية عن التطورات التي أعقبت مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وبشأن اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢١٧/٤٥ . وقد أبرز التقرير تعاون اليونيسيف مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بهدف وضع نهج مشتركة لرمد التقدم نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي .

٧ - التنمية الصناعية

١٠٦ - أوصت الجمعية العامة ، بموجب القرار ١٩٦/٤٥ ، بأن تنظر لجنة التنسيق الادارية في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الأنشطة الانتاجية في البلدان النامية . وطلب الى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، أن تقوم ، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة للمنظومة ، بتقديم توصيات الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والى الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والأربعين ، بشأن تعزيز التعاون في ميدان التنمية الصناعية . وكان معروضا على لجنة التنسيق الادارية ، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩١ ، مذكرة أعدتها اليونيدو تضمنت مشروع تقرير عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الأنشطة الانتاجية في البلدان النامية .

المرفق الاول

المقررات التي اتخذتها لجنة التنسيق الادارية
في عام ١٩٩١

- ١/١٩٩١ البرنامج الانساني للعراق ، والكويت ، والعراق/تركيا ، والعراق/ايران
- ٢/١٩٩١ الاحوال في قارة افريقيا
- ٣/١٩٩١ تطور الهامش
- ٤/١٩٩١ نظام تسوية المعاشات التقاعدية
- ٥/١٩٩١ تقرير بشأن أداء لجنة الخدمة المدنية الدولية
- ٦/١٩٩١ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة لمعالجة آثار الحادث النووي الذي وقع في تشيرنوبل
- ٧/١٩٩١ اتباع نهج منسق من جانب منظومة الأمم المتحدة إزاء المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا
- ٨/١٩٩١ ترتيبات الخلافة فيما يتعلق بتكاليف الدعم
- ٩/١٩٩١ التنبيه المبكر فيما يتعلق بالتدفقات الجديدة من اللاجئين والمشردين
- ١٠/١٩٩١ المبادئ والاستراتيجيات المتعلقة بأثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على موظفي الأمم المتحدة والسياسة التنفيذية
- ١١/١٩٩١ التغذية والسكان
- ١٢/١٩٩١ مراقبة حالات نقص الحديد

المرفق الاول (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة	١٣/١٩٩١
اشتراك منظومة الأمم المتحدة في المعرض الدولي المتخصص (جنوه ، ١٩٩٢)	١٤/١٩٩١
مشاركة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	١٥/١٩٩١
التعيينات في وظائف الآليات الفرعية للجنة التنسيق الإدارية	١٦/١٩٩١
التعاون الدولي في ميدان البيئة	١٧/١٩٩١
بيان بشأن مسائل الموظفين	١٨/١٩٩١
شروط تعيين موظفي الفئة الغنية والفئات العليا	١٩/١٩٩١
ترتيبات المعاشات التقاعدية للمسؤولين الشاغلين وظائف معينة ليست ذات رتب	٢٠/١٩٩١
تقرير وحدة التفتيش المشتركة	٢١/١٩٩١
التصنيف البرنامجي المنقح للجنة التنسيق الإدارية	٢٢/١٩٩١
دليل الأمم المتحدة للأمن على الصعيد الميداني	٢٣/١٩٩١
اشتراك منظومة الأمم المتحدة في معرض تاييجون الدولي (جمهورية كوريا ، ١٩٩٣)	٢٤/١٩٩١
المبادئ التوجيهية لأمن نظم المعلومات	٢٥/١٩٩١
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٣ للجنة التنسيق الإدارية	٢٦/١٩٩١

المرفق الثاني

التقارير والبيانات والتعليقات التي قدمتها
لجنة التنسيق الإدارية إلى الهيئات الحكومية
الدولية في عام ١٩٩١

<u>رمز الوثيقة</u>	<u>العنوان أو الشرح</u>
A/46/275	تقرير لجنة التنسيق الإدارية بشأن استعراض أداء لجنة الخدمة المدنية الدولية بالأمم المتحدة
A/C.5/46/31	بيان اعتمدته لجنة التنسيق الإدارية بشأن مسائل الموظفين
A/1991/16 and Corr.1	تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية
E/1991/42	تقرير لجنة التنسيق الإدارية السنوي الشامل عن عام ١٩٩٠
E/1991/42/Add.1	برامج وموارد منظومة الأمم المتحدة
E/1991/42/Add.2	موجز أنشطة عام ١٩٩٠ التي اضطلعت بها الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الإدارية والهيئات الخمسة التي اجتمعت تحت رعايتها
E/1991/44	تقرير لجنة التنسيق الإدارية بشأن سجل الأنشطة الإنمائية التي تفضلع بها منظومة الأمم المتحدة
E/1991/143	تقرير رئيسي لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية عن السلسلة السادسة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين اللجنتين

المرفق الثالث

الاجتماعات المعقودة تحت رعاية لجنة التنسيق الإدارية
في عام ١٩٩١

<u>التاريخ</u>	<u>المكان</u>	<u>اسم الاجتماع</u>
٨-٦ شباط/فبراير	نيويورك	فرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (الدورة الثانية عشرة)
١٣-١١ شباط/فبراير	نيويورك	اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية
٢٢-٢١ شباط/فبراير	فيينا	الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بالشيخوخة (الاجتماع الرابع)
٢٥ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ١٩٩١	نيويورك (مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان)	اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية (الدورة الثامنة عشرة)
٢٣-٤ آذار/مارس	باريس (مقر اليونسكو)	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (مسائل الموظفين والمسائل الإدارية العامة)
١٣-١١ آذار/مارس	فيينا	الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لموضوع المرأة (الاجتماع الخامس عشر)
١٥-١١ آذار/مارس	فيينا	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)
١٤-١٣ آذار/مارس	فيينا	الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص للسنة الدولية للأسرة (الاجتماع الاول)

التاريخ	المكان	اسم الاجتماع
١٣-١٥ آذار/مارس	فيينا	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية)
١٨-١٩ آذار/مارس	فيينا	الفريق العامل المشترك غير الرسمي التابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)
١٩-٢٢ آذار/مارس	جنيف	فرقة العمل المعنية بالاهداف الإنمائية الطويلة الاجل (الدورة العشرون)
٢٥-٢٦ آذار/مارس	جنيف	الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (الدورة العاشرة)
٢٥-٢٨ آذار/مارس	جنيف	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية)
٣-٥ نيسان/ابريل	باريس	اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية
١٧-١٩ نيسان/ابريل	باريس (مقر اليونسكو)	لجنة التنسيق الإدارية ، الدورة العادية الاولى لعام ١٩٩١
١٠ أيار/مايو ١٩٩١	فيينا	الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لتنسيق مسائل المراقبة الدولية لإساءة استعمال المخدرات
٢٢-٢٤ أيار/مايو	نيروبي (مقر الموئل)	فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية (الاجتماع التاسع عشر)

التاريخ	المكان	اسم الاجتماع
٢٠-٣١ أيار/مايو	فيينا	الفريق العامل غير الرسمي المشترك بين الوكالات المعني بالشباب على المستوى التقني (الاجتماع الثامن)
١٠-١٣ حزيران/يونيه	جنيف	الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لمسائل الامن
١٠-١٤ حزيران/يونيه	فيينا	اللجنة الفرعية المعنية بالانشطة الاحصائية (الدورة الخامسة والعشرون)
٢٤-٢٦ حزيران/يونيه	نيويورك	لجنة الامم المتحدة المشتركة للإعلام (الدورة السابعة عشرة)
١-٢ تموز/يوليه	جنيف	اجتماع التشاور بين الوكالات بشأن متابعة برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات
٢٩ تموز/يوليه - ١٦ آب/أغسطس	نيويورك	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (مسائل الموظفين والمسائل الإدارية العامة)
٩-١٣ أيلول/سبتمبر	نيويورك	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)
١١-١٣ أيلول/سبتمبر	نيويورك	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية)
١١-١٣ أيلول/سبتمبر	لندن (مقر المنظمة)	الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لتنسيق مسائل مكافحة الجريمة الدولية البحرية الدولية استعمال المخدرات

التاريخ	المكان	اسم الاجتماع
١٢ أيلول/سبتمبر	نيويورك	الاجتماع المشترك بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)
١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر	نيويورك	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية)
١٧-٢٠ أيلول/سبتمبر	جنيف	اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات
١٨-٢٠ أيلول/سبتمبر	جنيف (مقر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث)	الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لأنشطة الفضاء الخارجي
٢٥-٢٧ أيلول/سبتمبر	روما (مقر منظمة الأغذية والزراعة)	الفريق المشترك بين الأمانات للموارد المائية (الدورة الثانية عشرة)
٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر	نيويورك	اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية
٢٤-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر	نيويورك	لجنة التنسيق الإدارية ، الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١
٣-٦ كانون الأول/ديسمبر	فيينا	الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بعقد الأمم المتحدة للمعوقين (الاجتماع التاسع)

المرفق الرابع

الوشائق الصادرة عن لجنة التنسيق الادارية

في عام ١٩٩١

- ACC/1991/1 and Corr.1 برنامج عمل لجنة التنسيق الادارية لعام ١٩٩١
- ACC/1991/2 موجز النتائج المستخلصة ، اللجنة التنظيمية (نيويورك ، ١١-١٣ شباط/فبراير)
- ACC/1991/2/Add.1 موجز النتائج المستخلصة ، اللجنة التنظيمية (باريس ، مقرر اليونسكو ، ٣-٥ و ١٩ نيسان/ابريل)
- ACC/1991/2/Add.2 موجز النتائج المستخلصة ، اللجنة التنظيمية (نيويورك ، ٧-٩ تشرين الاول/اكتوبر)
- ACC/1991/3 رصد برنامج عمل لجنة التنسيق الادارية لعام ١٩٩١ (باريس ، ٣-٥ نيسان/ابريل)
- ACC/1991/3/Add.1 رصد برنامج عمل لجنة التنسيق الادارية لعام ١٩٩١ (نيويورك ٧-٩ تشرين الاول/اكتوبر)
- ACC/1991/4 جدول أعمال لجنة التنسيق الادارية المشروح المؤقت لدورتها العادية الاولى لعام ١٩٩١ (باريس ، ١٧-١٩ نيسان/ابريل)
- ACC/1991/5 and Corr.1 تقرير الدورة الرابعة والسبعين للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (مسائل الموظفين)
- ACC/1991/6 تقرير الدورة الرابعة والسبعين للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)
- ACC/1991/7 تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية)

المرفق الرابع (تابع)

- ACC/1991/8 تقرير الفريق العامل المشترك بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)
- ACC/1991/9 تقرير فرقة العمل المعنية بالاهداف الانمائية الطويلة الاجل عن أعمال دورتها العشرين
- ACC/1991/10 تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) عن أعمال دورتها العادية الاولى لعام ١٩٩١
- ACC/1991/11 تقرير لجنة الأمم المتحدة المشتركة للاعلام
- ACC/1991/12 تقرير اجتماع التشاور بين الوكالات بشأن متابعة برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات
- ACC/1991/13 تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية)
- ACC/1991/14 تقرير الاجتماع المشترك بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)
- ACC/1991/15 تقرير اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات عن دورتها السادسة
- ACC/1991/16 تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) عن دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩١

المرفق الرابع (تابع)

- تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية
(مسائل الموظفين) عن دورتها الخامسة والسبعين ACC/1991/17 and Corr.1
- تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية
(المسائل المالية ومسائل الميزانية) عن دورتها
الخامسة والسبعين ACC/1991/18
- تقرير الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لمسائل الامن ACC/1991/19
- جدول أعمال لجنة التنسيق الادارية المشروح المؤقت
لدورتها العادية الثانية لعام ١٩٩١ ACC/1991/20
- تقرير فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية عن
اجتماعها التاسع عشر ACC/1991/PG/1
- تقرير فرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا
لاغراض التنمية عن دورتها الثانية عشرة ACC/1991/PG/2
- تقرير الاجتماع الرابع المشترك بين الوكالات المخصص
للشيخوخة ACC/1991/PG/3
- تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية عن دورتها
الثامنة عشرة ACC/1991/PG/4
- تقرير الاجتماع الخامس عشر المشترك بين الوكالات المخصص
لموضوع المرأة ACC/1991/PG/5
- تقرير الاجتماع الاول المشترك بين الوكالات المخصص للسنة
الدولية للأسرة ACC/1991/PG/6
- تقرير الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمصادر
الطاقة الجديدة والمتجددة عن دورته العاشرة ACC/1991/PG/7

المرفق الرابع (تابع)

- ACC/1991/PG/8 تقرير الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لتنسيق مسائل المراقبة الدولية لاساءة استعمال المخدرات
- ACC/1991/PG/9 تقرير الفريق العامل غير الرسمي المشترك بين الوكالات المعني بالشباب على المستوى التقني عن اجتماعه الثامن
- ACC/1991/PG/10 تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالانشطة الاحصائية عن دورتها الخامسة والعشرين
- ACC/1991/PG/11 تقرير الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لتنسيق مسائل المراقبة الدولية لاساءة استعمال المخدرات
- ACC/1991/PG/12 تقرير الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لانشطة الفضاء الخارجي
- ACC/1991/PG/13 تقرير الفريق المشترك بين الامانات للموارد المائية عن دورته الثانية عشرة
- ACC/1991/PG/14 تقرير الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بـعقد الامم المتحدة للمعوقين عن اجتماعه التاسع .
- * * *
- ACC/1991/DEC/1-16 and Corr.1 المقررات التي اتخذتها لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الاولى لعام ١٩٩١
- ACC/1991/DEC/17-26 المقررات التي اتخذتها لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩١